العدد (1575) السنة السابعة - السبت (8) آب 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

القومية العربية بين شعارات القادة وإيمان الشعوب

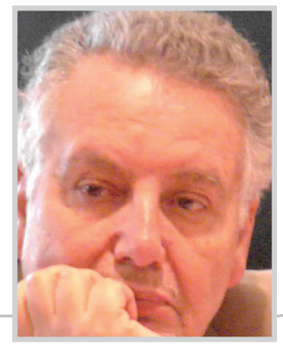

بعد الحرب العالمية الأولى، وظهور بوادر تقسيم العالم العربي إلى مناطق نفوذ بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا كإحدى غنائم الحرب، بدأ الكتاب والمفكرون القوميون العرب في الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن يركزون كتاباتهم ويكرسون أقلامهم لشرح وبيان العناصر التي تتكون منها القومية العربية، وذلك لبث الروح القومي في صدور الناس حتى يتحركوا ويثوروا ويتحرروا من الاستعمار الجديد.

شاكر النابلسي

رومانسية الدعوة القومية

وكان الخطاب القومي في الفترة الممتدة بعد الحرب العالمية الأولى إلى مطلع الخمسينات في جانب كبير منه خطاباً قومياً رومانسياً صوفياً شفافاً. ويقول محمد عابد الجابري إن هذا الخطاب كان له الفضل في "الإبقاء على الفكرة القومية حية. وهذا معناه الاستغناء عن المُشخّص والإعلاء من شأن المجرد، ولكن لا المجرد العقلي بل المجرد العاطفي، أي ما هو وجداني. وهكذا حصل نوع من التعالي بالفكرة القومية ارتفع بها إلى مستوى التفكير الاستدلالي والخطاب الحجاجي" (المشروع النهضوي العربي، ص ١٠٦).

دور العقل في الدعوة القومية

إلا أن العقل في الخطاب القومي كان له دوره المميز في هذه الفترة من خلال مفكريه القلائل المعدودين. وكان من أبرزهم في بلاد الشام ممن كتبوا في المسألة القومية في العام ١٩٣٨ قسطنطين زريق من خلال كتابه في "الوعي القومي". وكتب في العام نفسه الشيخ عبد الله العلايلي كتابه "دستور العرب القومي" وحدد فيه الملامح الستة التي يرتكز عليها الشعور القومي وهي: اللغة، والمصلحة العامة، الوحدة الجغرافية، رابطة الدم، والتاريخ المشترك، والتقاليد المشتركة. وقد رد عليه المفكر اللبناني نبيه أمين فارس في كتابه "الحياة العربية" منكراً أن تكون هذه الأعمدة هي الأعمدة السليمة للشعور القومي، مشيراً إلى أن بعض ملوك العرب لم تكن دماؤهم عربية مائة بالمائة. وأن كثيراً من العرب قد عاشوا في العالم العربي زمناً طويلاً دون أن يصبحوا عرباً. وأن الدين ليس رابطاً قومياً بدلالة أن هناك كثيراً من المسيحيين وغير المسلمين عرب.

مصادر الفكر القومي

وكتب ساطع الحصري في العام ١٩٤٦ "آراء وأحاديث في الوطنية والقومية". وفي العام نفسه كتب علي ناصر الدين كتابه "قضية العرب"، وكتب محمد عزة دروزة عن "الوحدة العربية".
وقد اتسمت هذه الكتابات بطرح مفهوم عام لمعنى القومية. وكان الحصري أكثر مفكري هذه المرحلة تحديداً وتفريقاً بين القومية التي هي الارتباط بأمة، والوطنية والتي هي حب الوطن. وكانت مصادر الفكر القومي لدى الحصري نابعة من مصدرين أساسيين:
الأول عربي، والمتمثل بفكر ابن خلدون ونظريته في "العصبية". والثاني غربي ألماني، والمتمثل في النظرة الرومانسية الألمانية للفكرة القومية، والتي قال عنها الباحث الألماني بهرندت Behrendt من أن تأثير الفكر الألماني القومي الرومانسي على الحصري كان تأثيراً "توفيقياً" وليس "تقليداً أعمى" في مجال المثاقفة Acculturation وتلاقح الثقافات. وأن الحصري استطاع أن يبني نظريته في القومية العربية بالمزج بين النظرية القومية الألمانية والحضارة العربية والواقع العربي.

عناصر القومية العربية

وأجمع معظم مفكري هذه الفترة على أن عناصر القومية هي: اللغة، والتاريخ، والجغرافيا، والتقاليد، والأدب، والذكريات، والمصالح. وإن كان بعض مفكري هذه الفترة كإدموند رباط المفكر اللبناني قد أنكروا أن تكون رابطة الجنس أو وحدة الأصل من الروابط التي تحقق الوحدة القومية. كما أنكروا أن تكون وحدة الدين من تلك الروابط.
على أن دور المصالح المادية – وهو الأهم في رأينا – لم يول العناية التامة، ولم يتصدَ له علماء اقتصاد متخصصون في تلك المرحلة لكي يُرون المواطن العربي والقارئ العربي أين "قُرِّصَ عيشه" الحقيقي في الدعوة إلى القومية العربية ووحدتها. وكيف ستكون حياته ومستقبله مع قوة حركة القومية العربية بالأرقام وبالحقائق، وليس بمجرد الآمال والأحلام والخطاب الحماسي والخيالات الشعرية التي لم تكُ تشبع الأفواه الجائعة آنذاك، وبعد ذلك.

لماذا أصبح الخطاب القومي محوراً رئيسياً؟

أصبحت القومية العربية محوراً رئيسياً من محاور الفكر العربي المعاصر في النصف الثاني من القرن العشرين لأسباب كثيرة، منها:
١. الصراعات السياسية التي نشبت بين الدولة العربية وبين الأحزاب السياسية وبين الطوائف العربية.
٢. التهديدات العسكرية الخارجية التي شهدها الوطن العربي بدءاً بحرب السويس ١٩٥٦، وانتهاءً بحرب الخليج ١٩٩١ التي لا زالت ذيولها ممتدة حتى الآن.
٣. عدم وجود عزاء للنفس وواق للشخصية العربية وحام لها من التدهور والاندثار غير محور القومية العربية يبحث فيه الفكر العربي، ويدرسه، ويعمّقه، ويفلسفه، ويذهب به وجهات مختلفة.

القومية العربية بين الفكر والسياسة

وفي فترة من فترات النصف الثاني من القرن العشرين، أصبح محور القومية العربية هو الشغل الشاغل لكثير من المفكرين لاعتقاد ساد في هذه الفترة، وهو أن القومية العربية ستكون بخير إذا تولاها المفكرون وابتعد عنها السياسيون، وقام المفكرون بتعميق جذورها وتخليصها من العواطف السياسية. ذلك أن فكرة القومية العربية جاءت من الأدب والفكر أصلاً، ولم تأت من السياسة. فقد كان منشأ القوميةَ العربيةَ الشعر الجاهلي، ثم ثُبّتت بالقرآن الكريم.
كذلك، فعندما ازدهرت فكرة القومية العربية في أواخر القرن التاسع عشر في بلاد الشام، فذلك كان مرده إلى أن الأدب والفكر في بلاد الشام قد نميا وازدهرا وتطورا، بعد أن اتصلا بالغرب وعرفا من الغرب فنونه الجديدة وأساليبه الحديثة، وانتشرت المدارس والجامعات في بلاد الشام في هذا القرن.

المراحل السياسية والفكرية للخطاب القومي العربي

أرى أن تتم دراسة مفهوم القومية العربية في النصف الثاني من القرن العشرين من خلال مراحل سياسية ثلاث، ولنا حجتنا في ذلك، وهذه المراحل الثلاث هي:
١- المرحلة الناصرية التي امتدت طيلة حكم جمال عبد الناصر (١٩٥٢-١٩٧٠) أو على وجه التحديد من (١٩٥٤-١٩٧٠) وهي الفترة التي أصبح فيها عبد الناصر (١٩١٨-١٩٧٠) الحاكم الفعلي لمصر بعد الانقلاب الأبيض على اللواء محمد نجيب (١٩٠١-١٩٨٤). وكان مفهوم الناصرية من أكثر المفاهيم عسراً في الفكر العربي المعاصر. فقد اختلف في تعريفه المؤرخون اختلافاً بيّناً. فمنهم من قال إنه مجموعة خطب وتصريحات عبد الناصر التي بثت أفكاره. ومنهم من قال إنها مجموعة من الممارسات السياسية التي قام بها عبد الناصر وشكّلت فيما بعد هذا المفهوم. ومنهم من قال إنها مجموعة القرارات التي اتخذها عبد الناصر. وفي زعمي أن "الناصرية" هي كل هذا مجتمعا، إضافة إلى كل ما كُتب عن عبد الناصر كسلوك سياسي من قبل مريديه ومن قبل خصومه خلال مدة حكمه وبعد نهاية مدة حكمه. وستبقى الناصرية كفكر ناقصة إلى أمد طويل وإلى حين اكتمال تقويمها من قبل مختلف فئات المثقفين وعلى ضوء كثير من المستجدات في الفكر السياسي العربي وفي التجربة السياسية العربية.
وفي هذه المرحلة انطلقت فكرة القومية في مصر من مجرد شعارات وكلام صالونات إلى تطبيق جزئي في الحياة السياسية، تمثّل في الدعوة الناصرية إلى التضامن العربي من خلال حرب السويس ١٩٥٦ وفتح أبواب مصر أمام الفكر القومي والمفكرين القوميين. ومن الجدير بالذكر أن عبارة "القومية العربية" ظهرت للمرة الأولى في خطب عبد الناصر في العام ١٩٥٥ . وظل هذا الاستعمال محدوداً حتى تأميم قناة السويس في العام ١٩٥٦، التي أطلق عليها عبد الناصر "قناة العرب" حيث شهد فجأة تطوراً عارماً لفكرة وحركة القومية العربية في خطب المرحلة. في حين كان الوعي القومي لدى عبد الناصر عشية قيام الثورة المصرية في حالة اللامنطوق non-dit . ولم يُعبّر عنه عبد الناصر كلاماً وكتابةً إلا في العام ١٩٥٣ من خلال أطروحته "فلسفة الثورة" (أنظر: مارلين نصر، "مفهوم القومية العربية لدى عبد الناصر"، ص٨).
وقبل هذا التاريخ كان المفكرون العقلانيون الذين تناولوا المسألة القومية العربية في مصر، يصرون على أن مصر ذات انتماء قومي عربي ضعيف، ويعللون نظرتهم هذه بسبب أن انتماء مصر القومي العربي يُعتبر انتماءً من الدرجة الثانية أو من الدرجة الثالثة، وليس من الدرجة الأولى كما هو حال بلاد الشام مثلاً. ومن خلال هذه الدرجة في التصنيف، فقد اعتبروا مصر بلداً لا يمكن تصنيفه بأنه بلد قومي.
ورغم ما قام به عبد الناصر من جهد سياسي وقومي عربي كبير في مصر إلا أن صورة القومية العربية بعد رحيله عادت إلى مصر كما كانت قبل مجيئه. فكانت صورة القومية العربية في مصر في عهد السادات ١٩٧٠-١٩٨١ باهته . وكان الانتماء الديني أقوى من الانتماء القومي العربي. وعندما نقسّم المجتمع المصري إلى أربع فئات، نرى أن الفئة الأولى كان انتماؤها إلى الإسلام أولاً، ثم إلى مصر والعرب ثانياً. وأنها متشددة في هذا وملتزمة به. وأنها غير متسامحة كثيراً، ولا تسمح بالحرية كثيراً. وأن الفئة الثانية ذات انتماء مصري أولاً، ثم انتماؤها القومية العربية ثانياً، ثم إلى الإسلام ثالثاً. وأنها لا تقبل التغيير، مثلها مثل الفئة الأولى في الوقت الذي لا تتشدد فيه، وتتسامح، وتمنح الحرية. وأما الفئة الثالثة فهي ذات انتماء مصري أولاً، وانتماؤها الإسلامي والعربي يأتي في الدرجة الثالثة. وهي فئة قابلة للتغير إلى حد ما، ومتشددة، ولكنها غير متسامحة كثيراً، أو مانحة لكثير من الحرية، مثلها في ذلك مثل الفئة الأولى.
أما صورة القومية العربية في مصر في مقتبل عهد عبد الناصر، فقد بدأت تتغير بعد العام ١٩٥٦. وكان المثال البارز في هذا الشأن عندما بدأ عبد الناصر دعوته القومية العربية بوضع دستور ١٩٥٦ المصري، الذي أقرّ لأول مرة في تاريخ مصر دستورياً، أن مصر جزء من العالم العربي. وجاءت معركة السويس في العام ١٩٥٦ ، فوضعت مصر في مركز قيادة حركة القومية العربية عندما حوّل عبد الناصر معركة السويس من معركة مصرية مع إسرائيل والغرب إلى معركة عربية. وبذا، وضع عبد الناصر فكرة القومية العربية موضع التطبيق السياسي الفعلي بعد أن كانت هذه الفكرة مقصورة في العالم العربي وفي بلاد الشام على وجه الخصوص على أحاديث الصالونات الفكرية، التي كان يرتادها أصحاب الياقات المُنشّاة، وعلى أدبيات الأحزاب السياسية العربية القومية كحزب "البعث العربي الاشتراكي" و"حركة القوميين العرب". وبذا فتح عبد الناصر الباب أمام الفكر السياسي العربي لكي يجتهد ويجدّ في مزيد من التنظير والبحث في الفكرة القومية، التي شهدت أدبياتها في عهد عبد الناصر نشاطاً وازدهاراً لم تشهده طيلة تاريخها الطويل الممتد. كما تمثّل التطبيق السياسي للقومية العربية في فترة قصيرة في تجربة الوحدة المصرية – السورية (١٩٥٨-١٩٦١) والاشتراك في ثورة اليمن ١٩٦٢، ومشروع الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق في عام ١٩٦٣، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤ التي أصبحت فيما بعد – بمختلف جبهاتها- تجمعاً عسكرياً وفكرياً لا يضم الفلسطينيين وحدهم ولكنه يمثل – ولو فكرياً – مختلف الفئات الفكرية العربية وخاصة المشرقية منها التي التفت حول المنظمة تؤيدها وتدعمها بفكرها.
ومن الجدير بالذكر أن جبهة التحرير الفلسطينية التي كانت تضم عدة جبهات ومنظمات مختلفة من اليمين واليسار استقطبت حولها مجموعة من مفكري وكتاب العرب القوميين المناصرين والمنظرين لها من مصر وسوريا ولبنان والأردن والعراق والخليج والمغرب العربي.
وفي الأسبوع القادم نتحدث عن المرحلتين الثانية والثالثة، إن شاء الله.

الكفاءة ..الضرورة والادّعاء

سلمان النقاش

تشكل الوظيفة العامة الطموح الاعلى للمواطن العراقي حاليا بعد خلو ساحة العمل العراقية من اي مستوعب آخر.. وبالنظر لاحساس القائمين على ادارة الشأن العراقي بضرورة اسناد هذا المواطن ولتوفر السيولة النقدية الممكنة لهذا الاسناد المتأتية من واردات النفط العصب الرئيسي او الوحيد للقدرة المالية العراقية.. فقد انتفخ الجهاز الوظيفي بالافراد حتى وصل الى اكثر من مليوني موظف عام اضافة الى عدد يزيد عن هذا من المتقاعدين والمتعاقدين مع الدولة وتم تخصيص باب من الموازنة لتغطية رواتب هذه الشريحة سمي بالميزانية التشغيلية ليقابل ميزانية اخرى تدعى بالميزنية الاستثمارية التي من شأنها ارساء مجال اقتصادي مرن وفق التوجه الجديد لاستيعاب قدر اكبر من القوى العاملة يفترض ان يكون منتجا لآفاق التطور والتجديد الحضاريين،

لكن الواقع بكافة تفصيلاته ومستوياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ابقى الوظيفة العامة في حدودها التي لا تتعدى كونها التفاتة من الدولة لشريحة كبيرة من الشعب لتلبية متطلبات حياتهم، ما ادى الى تضخم بعض الاجهزة الادارية بعدد هائل من العاملين لا يتطلب راتبهم اكثر من توقيع في بداية الدوام وآخر عند نهايته حتى اصبحت هذه الظاهرة تشكل ازمة لقطاعات حكومية هي باشد الحاجة لافراد يقومون بعملهم بجدية لاستكمال صور نشاطات بناء الدولة ومنها الاجهزة الامنية والتعليمية والصحية وقطاع الخدمات بشكل عام .. لكن الاحساس لدى الموظف بوجود مثل هذه الظاهرة ادى الى تخلخل مستوى الاداء اذا ما وضع الموظف جهده في مقارنة مع شرائح اخرى حتى اصبحت التشريعات المنظمة لعمل الموظف منها قانون انضباط موظفي الدولة المعدل لا تعني بالنتيجة الهدف من تشريعها والوصول الى اعلى امكانية اداء وتجاوز الاخفاقات والحفاظ على مقدرات الدولة وانما هي بمثابة مطبات على الموظف الانتباه لها والالتفاف حولها او تجاوزها بهدوء او ازالتها ان امكن . وان الكفاءة هنا وان التمعت فانها تدخل في منافسة مع من يرى ان الاستمرار بالوظيفة والتسلق على سلمها امر في غاية الخصوصية الفردية وليس الكفاءة هي العامل الوحيد في احتلال المناصب القيادية ضمن السلم الوظيفي الذي ينتهي عند الدرجة الاولى المؤهلة لمعاون المدير العام.
والعوامل النشطة الاخرى هي تقديرات ذوي الدرجات التي سميت (الخاصة) وهؤلاء هم المعنيون تماما بصفة الكفاءة .. المطلب السياسي والاقتصادي والحضاري والاجتماعي والجماهيري الذي يحدد الشكل والمضمون لفاعلية الجهاز الرسمي للوصول الى اهدافه .. وهذه الدرجات تبدأ من منصب المدير العام فصاعدا والسفراء والمستشارين ومن هم بدرجتهم والمفتشين العموميين الى درجة وكيل الوزارة
وما بعدها صعودا يعتبر منصبا سياسيا ويشمل الوزراء واعضاء البرلمان والمجالس المحلية والرئاسات الثلاث وللسلطات القضائية ظروفها الخاصة وان اشتركت في تأثيراتها على مجمل الوضع العام . وان استثنينا المناصب السياسية فان الوظيفة العامة تظهر على شكل طبقتين الاولى الدرجات الخاصة وهي تمنح بقرارات عليا تحدد وفق اعتبارات خاصة جدا تستدعي القدرة في القيادة والخبرة في المجال المناط وامكانية التخطيط والمتابعة والمراقبة والمبادرة وامكانية ادارة الازمة والدراية في السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية والخدمية والثقافية والعلمية للبرنامج السياسي الموضوع من قبل السلطة التنفيذية الذي صادقت عليه السلطة التشريعية في بداية عملها..
ويفترض بهذه ان تكون السند التكنوقراطي للمناصب السياسية.
ولقد حددت التشريعات العراقية الحالية ميزات وضمانات مشجعة للمناصب السياسية والدرجات الخاصة سواء اثناء تأديتهم لمهامهم او بعد احالتهم على التقاعد ومنها الحد الادنى من الرواتب على ان لايقل عن خمسة الاف دولار شهريا (عدا المدير العام في ظروف معينة) اضافة الى تكاليف حمايتهم وتنقلاتهم ومخصصات سفرهم والسكن اللائق وتأثيثه وتشمل الضمانات ايضا بعد نهايه خدمته بنفس القدر تقريبا حسب الامر (٩) الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة والنافذ المفعول حاليا .. والطبقة الثانية من الموظفين هم الساكنون في درجات السلم الوظيفي حسب تعبير قانون الخدمة المدنية. يكتسب الموظف العام تحديدا خبرته من خلال مؤهله الدراسي وسنين خدمته اضافة الى مشاركته في برامج الدورات التطويرية في الجهاز او الدائرة التي يعمل بها .. وهو يتدرج ضمن السلم الوظيفي بعد حصوله على تقييمه السنوي من رؤسائه ، ويكون طموحه مشروعا من خلال تنافسه على شغل المناصب القيادية حسب درجة تطور خبرته ووجود الشاغل الذي يستوعب الدرجة التي وصل لها .
ومما تقدم نستنتج ان النسيج الوظيفي العام يتحدد بقيادة سياسية وهذه تحدد الدرجات القيادية الخاصة وهذه بدورها تقيم اداء العاملين الادنى وتحدد قياداتهم الوسطية ..
وبالعودة الى ما شرنا اليه في بداية مقالنا هذا باعتبار الوظيفة العامة حصة من الدخل العام للمواطن وبالتوازي مع تشكل العمل السياسي بعد التغيير في نيسان ٢٠٠٣ وفق المحاصصة السياسية الممثلة للقوى الفاعلة والمتفقة على نهج التغيير .. فظهرت ازمة توفر الكفاءات لدى كل استحقاق ضمن جداول المحاصصة الذي يعتبر كسبا وحقا سياسيا ضمن هرم السلطة ولا يمكن الاستغناء عن اي جزء منه بدعوى عدم توفر هذه الكفاءة وبروز ما يسمى بنظام الموازنة في "فرصة المشاركة بالبناء الجديد"!
ما ادى الى خلل بنيوي باعادة تركيب الهيكل الاداري وحشر افراد يتعاملون مع الامر على انه حصة بدايتها للتشكيل السياسي ونهايتها فردية خاصة .. لكن الامر لا ينتهي بالنسبة لهم عند هذه النقطة فالمطلوب هو المحافظة على حجم الحصة وبالتالي الامتيازات الناتجة عنها من خلال عكس استحقاق المحاصصة ولونه بالاتجاه الادنى ومعها تتجه الكفاءة حتميا نحو الضمور وتعبأ القيادات الوسطية بارادات تبتعد نسبيا عن ضرورة العمل الوظيفي والمهني .. وحده الزمن وتقادمه الكفيل بتحسن درجة الموظف العادي وراتبه المقدر له ان يغطي نفقاته المتناسبة طرديا وعكسيا مع تطور تقديم الخدمات من قبل الدولة واحتمال اقترابه من الفساد يكون بالمحايثة واحيانا بالملامسة وربما بالمشاركة حين تصل ازمة الخدمات حد الاختناق.

دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري والمالي

مهدي زاير جاسم

أصبح مبدأ الشفافية وسيلة ناجحة للقضاء على الفساد بمختلف مجالاته وأشكاله.. ويمكن تحقيق ذلك عندما يطبق هذا المبدأ بآلية عمل فاعلة.. وللمزيد من إلقاء الضوء على مفهوم (الشفافية) نورد أهم التفسيرات.. فقد فسر بالمصداقية، وهي المبدأ الذي حث عليه الدين الإسلامي حيث أكد على تحري الصدق في القول والعمل وفي جميع التعاملات..
كما تم تفسيره بالانفتاح وعدم الغموض أو التضليل، والتزام الوضوح والصراحة التامة.. بحيث يُنظر إلى كافة الأمور بشفافية والتعامل معها بعقلانية وحكمة .
وهناك من يؤكد أن تطبيق مبدأ الشفافية صار مطلباً حضارياً وإنسانياً في سبيل القضاء على الفساد وأعوانه وأذياله.. وبالفعل فإن تطبيقه في مختلف الأطر المؤسسية يخدم الأهداف التنموية والنهوض بها، ويعزز الثقة في التعامل بين أبناء الشعب وبين مختلف المؤسسات في الدولة.. ولهذا أصبحت الشفافية مثاراً لاهتمام الجميع ومطلباً للشعب ولجهات تقييم الأداء المؤسسي بأجهزة الدولة والمنظمات الجماهيرية.
ويفترض أن تضطلع هذه المنظمات بدور فاعل في التنمية وفي مكافحة الفساد وتعزيز مبدأ الشفافية.. حيث يمكن أن يكون لها دور إيجابي في الرقابة على أداء الحكومة والسلطة المحلية، وفي تطبيق القوانين وتحديد المعايير المنطقية في مختلف الشؤون الإدارية والمالية والسياسية.
والسبيل الأمثل لتحقيق ذلك هو تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وتمكينها من القيام بواجباتها انطلاقا من شراكة حقيقية وفاعلة مع الجهات الحكومية.. بحيث تتاح لها كافة المعلومات التي تعينها على النهوض بمسؤولياتها تحقيقاً للمصلحة العامة إدراكا من الدولة لأهمية دورها الحيوي في ترسيخ مبدأ الشفافية من خلال ممارسة المهام الرقابية.. وإشراكها في البرامج والفعاليات الرامية إلى مكافحة الفساد وتحقيق الإصلاحات المالية والإدارية. وهناك خطوات أساسية لإرساء مبدأ الشفافية الذي ما يزال مفهوماً غير مستوعَب لدى المجتمع بصورة جلية.. أهمها إصدار وتفعيل قانون (الحق في الحصول على المعلومات) وقانون(من اين لك هذا) (وقانون مكافحة الفساد) من اجل اعطاء صلاحيات اكبر للجهات الرقابية كهيئة النزاهه وديوان الرقابة المالية ومكتب المفتش العام ، حيث لا تتيح القوانين الحالية للمجتمع الحصول على المعلومات بأي حال من الأحوال..
الأمر الآخر هو ضرورة اهتمام وسائل الإعلام المختلفة: المقروءة والمرئية والمسموعة بنشر ثقافة الشفافية وتنميتها باعتبارها أحد أهم وسائل التوعية في هذا المجال.. ويمكن أيضا أن تسهم منظمات المجتمع المدني في نشر هذه الثقافة بين أوساط المجتمع بشكل فعال.. ويؤكد بعض المتخصصين على ضرورة تنظيم دورات تأهيلية للموظفين في كافة الجهات للتعريف بأهمية الشفافية وماهيتها والعمل على تطبيقها لتصبح أحد المبادئ الأساسية لنجاح العمل الإداري في مختلف المجالات..
لذلك لابد من أن ندرك أهمية تبني خلق ثقافة أساسها الوضوح والإفصاح وحرية التعبير والمساءلة، والتخلص من ثقافة الانغلاق والانكفاء على الذات.
وهكذا نخلص في هذا الأمر إلى ضرورة ترسيخ وتعزيز مبدأ الشفافية لما يشكله من أهمية.. باعتباره من أهم الوسائل لمكافحة الفساد، وهنا تكمن ضرورة تطبيقه في كافة الشؤون الحياتية.. والوسيلة الناجحة لتطبيق هذا المبدأ هي التوعية والتثقيف عبر وسائل الإعلام وعبر المناهج الدراسية وكافة وسائل التثقيف المجتمعية.. وتلك هي القضية .

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com